



دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

المدرس الدكتور

جواد كاظم طراد

كلية القانون/ الجامعة الإسلامية في النجف الأشرف

البريد الإلكتروني Email : aa2697106@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المخدرات ، الجرائم ، الإدارة العامة.

كيفية اقتباس البحث

طراد ، جواد كاظم ، دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، تموز ٢٠٢٥، المجلد: ١٥، العدد: ٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The role of management in reducing drug crimes

Lect.Dr

Jawad Kadhim Tarrad

College of Law, Islamic University of Najaf

Keywords : Drugs, Crime, Public Administration.

How To Cite This Article

Tarrad, Jawad Kadhim , The role of management in reducing drug crimes ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

Drug crimes are serious crimes that have a significant negative impact on society. It is noticeable that this type of crime has become widespread recently, and these crimes have become a major threat to many groups in society, especially the youth. It is certain that combating this type of crime falls primarily on the responsibility of state institutions, and the most important of these institutions is the public administration, as it is concerned with maintaining security in society, establishing public morals, and not violating that under all circumstances.

The public administration has the means and methods to combat drug crimes, limit their spread, and reduce their negative effects. These means include general control, physical work, legal work, public facilities, and others.

The research into the role played by the administration in combating drugs is of great importance, which is evident in the necessity of addressing the subject seriously, especially since it relates to the security and safety of human society in general. The subject has been researched through analysis and comparison between a number of national legislations, including Iraqi legislation.



This research entitled (The role of the administration in combating drug crimes) came to clarify the concept of administration and how it combats drugs. This was through two requirements. The first requirement came under the title, defining administration, in which we discussed some concepts related to administration. As for the second requirement, it dealt with the methods of administration in combating drug crimes. In conclusion, the research concluded with some important results and proposals.

المستخلص

تُعد جرائم المخدرات من الجرائم الخطيرة ، ذات التأثير السلبي الكبير على المجتمع ، ومن الملاحظ أن هذا النوع من الجرائم قد أخذ بالانتشار الواسع ، في الآونة الأخيرة ، فصارت هذه الجرائم تهدد الى درجة كبيرة فئات كثيرة من الفئات المجتمع ، خصوصاً ، فئة الشباب ، ومن المؤكد أن مكافحة هذا النوع من الجرائم يقع على مسؤولية مؤسسات الدولة بصورة رئيسية ، ومن أهم تلك المؤسسات ، الإدارة العامة ، إذ أنها المعنية ، بحفظ الأمن في المجتمع ، وترسيخ الآداب العامة ، وعدم خرق ذلك ، تحت كل الظروف .

والإدارة العامة لها من الوسائل والأساليب الكفيلة ، لمكافحة جرائم المخدرات ، والحد من إنتشارها وتقليل أثارها السلبية ، ومن تلك الوسائل ، الضبط العام ، والأعمال المادية ، والأعمال القانونية ، والمرفق العام وغيرها .

إنَّ البحث في الدور الذي تلعبه الإدارة في مكافحة المخدرات له أهمية كبيرة ، تتضح في ضرورة معالجة الموضوع بصورة جدية ، خاصة وأنه يتعلق بأمن وسلامة المجتمع الإنساني عامة ، وقد بُحِثَ الموضوع بالتحليل والمقارنة بين عدد من التشريعات الوطنية ومنها التشريع العراقي .

ولقد جاء هذا البحث الموسوم ب (دور الإدارة بمكافحة جرائم المخدرات) ليبيّن ، مفهوم الإدارة ، وكيفية مكافحتها للمخدرات ، وكان ذلك من خلال مطلبين ، جاء المطلب الأول تحت عنوان ، التعريف بالإدارة ، تناولنا فيه بعض المفاهيم الخاصة بالإدارة ، أما المطلب الثاني فقد تناول أساليب الإدارة في مكافحة جرائم المخدرات ، وختاماً خلص البحث الى بعض النتائج والمقترحات المهمة .

المقدمة

للإدارة دور كبير في تحقيق المصلحة العامة، من خلال تطبيقها للقانون ، ومن خلال إصدارها للأنظمة والتعليمات ، وتطبيقها على أرض الواقع، ومن أبرز جوانب تحقق المصلحة

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

العامة هو مكافحة الجريمة بوجه عام ، وجرائم المخدرات بوجه خاص ، لما لهذه الجرائم من تأثير خطير على المجتمع .

ومن هذا المنطلق فإن الإدارة تعمل من خلال جوانب عدة ، للحد من جرائم المخدرات ، من خلال المهام الموكلة لها وفقاً للدستور والتشريعات النافذة ، ومن خلال الصلاحيات والسلطات التقديرية الممنوحة لها ، للقيام بمهامها . ومن خلال هذا البحث سيتم بيان الدور المهم للإدارة في الحد من تلك الجرائم الخطيرة ، التي تتعلق بالمخدرات ، سواء تعاطيها ، أو المتاجرة بها .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في جانبين ، الجانب الأول في خطورة جرائم المخدرات ، والجانب الآخر في الدور الذي تلعبه الإدارة في الحد من تلك الجرائم الخطيرة .

هدف البحث : الهدف من البحث هو تسليط الضوء على الدور المهم الذي تقوم به الإدارة في مواجهة جرائم المخدرات ، ومرتكبيها ، وتعزيد هذا الدور ، من خلال معالجة المعوقات ، وتشجيع الإيجابيات .

مشكلة البحث : تحتاج الإدارة لغرض أداء مهامها الى السند القانوني ، عملاً بمبدأ المشروعية ، وبهذا فهي بحاجة الى تشريعات تخولها ممارستها واجباتها على أتم وجه ، الأمر الذي لم نراه متحققاً بالوجه الأكمل ، فيما يخص دور الإدارة في مكافحة جرائم المخدرات .

منهج البحث : لغرض الوصول الى النتيجة المبتغاة من البحث ، نرى من الأفضل اعتماد المنهج التحليلي المقارن ، الأمر الذي يعطي القدرة على تناول النصوص القانونية ذات الشأن وتحليلها ، والمقارنة بينها .

خطة البحث : سيتم تناول موضوع البحث من خلال مطلبين ، نتناول في المطلب الأول منهما : التعريف بالإدارة ، فيما نتناول في المطلب الثاني ، أساليب الإدارة في مكافحة جرائم المخدرات.

المطلب الأول

التعريف بالإدارة

الإدارة عبارة عن نشاط يلزم الوجود الإنساني بصورة عامة ، والعمل الناجح لا بد أن يكون مقروناً بنشاط إداري ناجح ، وكلما كان العمل جماعياً ازدادت الحاجة الى النشاط الإداري ، ولإدارة نموذجان ، الأول هو ما يوصف بالإدارة الخاصة ، وهي التي يمارسها الأشخاص العاديين ، لتحقيق أغراض خاصة ، والثاني هو الذي يوصف بالإدارة العامة ، وهو ما نقصده في بحثنا ، وهي الإدارة التي تتمثل في الهيئات العامة في الدولة ، التي تهدف الى تحقيق أهداف عامة .

ولغرض إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الإدارة ، سوف نتناول الموضوع من خلال فرعين ، نخصص الفرع الأول منهما الى ، مفهوم الإدارة ، فيما نخصص الفرع الثاني الى مهام الإدارة ، وكما يأتي .

الفرع الأول

مفهوم الإدارة

الإدارة بصفقتها نشاط إنساني ، هو مرافق لوجود الإنسان بصور مختلفة ، ودرجات متفاوتة ، نظراً للفوارق بين الأفراد ، وتزداد أهمية الإدارة ، كلما كان النشاط جماعياً بصورة أكبر^(١) . ولا بد من الإشارة الى أن مفهوم الإدارة العامة لم يكن موجوداً بمعناه الحالي قبل ظهور قواعد القانون الإداري ، فهذا القانون هو الذي أعطى السمات والملامح الجديدة للإدارة العامة ، تلك الميزات والسمات التي ميزتها عن الإدارات الأخرى ، وبهذا فإننا عندما نبحث عن الظهور الأول لقواعد القانون الإداري ، نكون في الوقت نفسه قد بحثنا عن نشأة الإدارة العامة .

كما يمكن القول أن الإدارة العامة هي التي تكون أعمالها محكومة من خلال قواعد القانون الإداري ، وأن تلك الأعمال ، تقوم بها الإدارة بصفقتها سلطة لها الحق في الأمر والنهي^(٢) . وقد ولدت قواعد القانون الإداري في فرنسا ، ومنها إنطلقت الى البلدان الأخرى ، والفضل الكبير في ظهور قواعد القانون الإداري ، يرجع الى الأفكار التي تبنتها الثورة الفرنسية ، عام ١٧٨٩ ، إذ عملت على إظهار فكرة الفصل بين السلطات ، فأعطت الإدارة إستقلالية واضحة في ممارسة إختصاصاتها^(٣) .

والإدارة من الناحية التركيبية ، عبارة عن مجموعة وسائل وجهود ، يتم تنسيقها وتوجيهها نحو هدف محدد ، وتتشارك الإدارة مع بقية الإدارات الأخرى في هذا الأمر ، لغرض إشباع الحاجات العامة^(٤) .

ذكرنا أن الإدارة التي نقصدها هي الإدارة العامة ، التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة ، والتي تمارسها هيئات تابعة للدولة ، وهي تختلف عن غيرها من أنواع الإدارات ، ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن هذا النوع من الإدارة ، سوف نتطرق الى تعريفها ، ونشأتها من خلال الفقرتين الآتيتين .

أولاً - تعريف الإدارة :- نالت مسألة تحديد مفهوم الإدارة العامة إهتمام الفقه القانوني ، وإختلفت الآراء في هذا الأمر ، تبعاً لإختلاف التوجهات السياسية ، التي ينحدر منها الفرد ، لكن من الممكن القول أن هنالك مذهبين بارزين في الخصوص ، هي المذهب الفردي ، والمذهب التدخلي ، فقد رسم كل منهما صورة لوظيفة الإدارة العامة ، في الحالات المختلفة ، كما أن

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

لتطور مفهوم الدولة المتدخلة وتوسع مجال نشاطها ، وإنتشار المرافق العامة ، الفضل الكبير في تحديد نشاط وأهداف الإدارة العامة^(٥) .

تُعد الإدارة العامة ، الجهة المعنية بالنشاط الذي تقوم به الجهات الإدارية ، كما أن مهامها تشمل مجمل العملية الإدارية ، فهي المسؤولة عن وضع الجداول الخاصة بالعمل الإداري ، وبيان المردود الناتج عن النشاط الإداري^(٦) .

ومصطلح الإدارة العامة ، يمكن أن يطلق على النشاط الذي تتولاه الهيئات العامة ، سواء كانت تلك الهيئات ، هيئات محلية ، أو كانت هيئات مركزية ، إذ أن تلك الهيئات تقوم بوظيفتها ، التي تتمثل في سد الحاجات العامة ، بموجب تخويل تمنحه إياها السلطة السياسية ، عن طريق تشريع معين ، أو بموجب تشريع إضافة الى ردها بالإمكانيات والوسائل الضرورية للقيام بذلك النشاط ، وشمول ذلك لعمل تلك الهيئات ، والطابع الذي تتسم به العلاقة بينها وبين الأفراد^(٧) .

ومن المناسب أن نذكر ، أن على السلطة السياسية أن تقوم برفد الهيئات الإدارية - لأجل إنجاز المهام الموكلة اليها - بالإمكانيات والوسائل الضرورية ، بما في ذلك ، أسلوب عمل تلك الهيئات ، والطابع الذي تتسم به العلاقة بينها وبين الأفراد .

ثانياً - خصائص الإدارة :- للإدارة العامة بعض الخصائص التي تتصف بها، وتميزها عن غيرها من الجهات، ومن أهم تلك الخصائص، هي :

١-إنها شخصية معنوية :- المقصود بالشخصية، الاعتبارية، كيان قانوني، له حقوق وعليه واجبات، كما لو كانت شخصية طبيعية، وتستند تلك الشخصية في وجودها الى القانون، فهو الذي يُنشئها، أو أنها تُنشأ بموجبه^(٨) .

٢- تهدف الى خدمة المجتمع : خدمة المجتمع هي الهدف الأساس للإدارة، فالإدارة حاجة، وضرورة لا بد من وجودها، خصوصاً في المجتمعات المتحضرة، وكلما تطور المجتمع، إزدادت حاجاته، وبالتالي إزدادت الخدمات التي تقدمها الإدارة لسد تلك الحاجات^(٩) .

٣- ذات نشاط جماعي : لا بد أن يكون نشاط الإدارة جماعياً، فهي لا تقدم نشاطها إلا بصورة جماعية، فلا يوجد نشاط إداري يقدم عن طريق فرد واحد، إذ أن ليس بمقدور الفرد - لوحده - أن يقدم خدمة للمجتمع، سواء كان ذلك بصورة كلية، أو بصورة جزئية معتد بها، وبمعنى آخر أن النشاط الإداري لا بد أن يكون من خلال عدد معتد به من الأفراد الذين يعملون مجتمعين، متكاتفين، يسند بعضهم بعضاً^(١٠) .

٤- الإستمرارية : تتصف الإدارة بالإستمرارية، أي أن نشاطها لا بد أن يكون نشاطاً مستمراً، تلبيةً للحاجات العامة المستمرة، فالمجتمع بحاجة مستمرة للخدمات العامة، كالأمن والصحة، تلك الخدمات التي تُعد المهام الرئيسية للإدارة^(١١) .

الفرع الثاني

مهام الإدارة في الحفاظ على النظام العام

الإدارة هي واحدة من السلطات العامة في الدولة ، ولا يقل دورها ، عن السلطات الأخرى ، كالسلطة التشريعية ، أو السلطة القضائية ، وللإدارة مهام تضطلع بها ، تحقيقاً للمصلحة العامة ، ومن بين أهم تلك المهام هي المحافظة على النظام العام بعنصره الأربعة ، التي هي الأمن العام ، والسكينة العامة ، والأمن العام ، والصحة العامة ، والآداب العامة ، ولا يخفى ما للمخدرات من آثار سلبية على هذه العناصر ، وبالتالي فهي تشكل خطراً كبيراً قد يصف بالدولة بكل مكوناتها الى الهاوية ، لهذا فإننا سنبحث في الفقرات الآتية ، مهام الإدارة في المحافظة على النظام العام ، وكما يأتي :-

أولاً - الأمن العام : سلامة المجتمع وأمنه من أهم الأمور التي تهتم بها الإدارة، لهذا فقد صار مرفق الأمن من الأولويات التي تأخذ مساحة كبيرة من نشاطات الإدارة، فتوفير الأمن مقدمة لتقديم الخدمات الأخرى، ويتمثل الأمن في أمن الناس على حياتهم، وأمنهم على ممتلكاتهم^(١٢) . ومن الممكن القول أن مكافحة المخدرات يساهم مساهمة فعالة في مسألة بسط الأمن في المجتمع، وعلى العكس فإن إنتشار المخدرات في مجتمع ما، يؤدي بصورة مؤكدة الى زعزعة الأمن، فالمجتمع الذي تسود فيه المخدرات لا يمكن أن يكون مجتمعاً آمناً، لما للمخدرات من تأثير سلبي على السلوك البشري، ينتج عنه تأثيراً على سلامة وطمأنينة المجتمع .

ثانياً - السكينة العامة : من مهام الإدارة منع كل ما من شأنه إزعاج الناس، ويسبب القلق لهم ، وعدم الراحة لهم، سواء كان ذلك مادياً، كمنع الأصوات المزعجة كالتي تصدرها منبهات السيارات، أو التي تصدرها مكبرات الصوت، وغيرها من الأصوات والضوضاء المزعجة، أو كان ذلك معنوياً، من خلال إزالة المظاهر التي تسبب في الإزعاج والإشمئزاز وعدم الراحة^(١٣) .

الذين يتعاطون المخدرات - يكونون وهم تحت تأثير المخدر - غير مسيطرين على أفعالهم وتصرفاتهم ومن الممكن أن يكون ذلك سبباً في تعكير صفو المجتمع الذي يتواجد فيه هؤلاء الأشخاص، لذلك فإن الإدارة عندما تقوم بمكافحة المخدرات فإنها بالوقت نفسه تكون قد قامت بالعمل على تحقيق السكينة العامة، التي هي أحد أركان النظام العام، الذي تسعى الإدارة للمحافظة عليه .

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

ثالثاً - الآداب العامة : يمكن أن يطلق على مجموعة الأعراف والنواميس التي يتعارف الناس على العمل بها، والالتزام بها في تعاملاتهم مع بعضهم البعض الآخر، بالآداب العامة، وهي من الأمور المهمة في حياة المجتمع، وفقدتها قد يؤدي الى حالة من اللاستقرار في العلاقات الإجتماعية، كما قد يكون ذلك سبباً في إنتشار العداوة وعدم الإنسجام بين أفراد المجتمع^(٤) .

ومن المتفق عليه أن فعل تعاطي المخدرات، أو المتاجرة بها، هي أفعال تنافي الآداب العامة، لما لها من تأثيرات سلبية على سلوك الأشخاص الذين يقومون بها، والتي تؤدي بهم أن يكونوا أشخاصاً غير جديرين بثقة المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي ذلك خلل واضح لعنصر مهم من عناصر النظام العام، ألا وهو عنصر الآداب العامة .

رابعاً - الصحة العامة : من أهم الأمور التي عانت منها البشرية، على مدى تأريخها الطويل، هي الأمراض، فالمرض عامل مؤثر سلبياً على الحياة الإنسانية، ومع المرض يعيش الإنسان حياة تعيسة، التي تسوده المعاناة، ومن هنا صارت مكافحة الأمراض ضرورة ملحة عملت عليها المجتمعات بكل الوسائل الممكنة، وبذلت في سبيل ذلك الأموال الطائلة، والجهود الكبيرة، وفي العصر الحديث صارت مكافحة الأمراض من أهم التي الأمور التي تضطلع بها الإدارة وتولي لها، الأهمية القصوى^(٥) .

ولا يخفى ما للمخدرات من تأثير سلبي على الصحة، في جوانبها المختلفة ، سواء كانت جسدية، أو نفسية، أو عقلية، والإدارة أثناء قيامها بواجبتها للحفاظ على الصحة العامة، فهي تكون مسؤولة عن مكافحة المخدرات بصفتها، من الأسباب التي تؤثر سلبياً، وبصورة كبيرة على الصحة .

المطلب الثاني

أساليب الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

عندما تقوم الإدارة بالمهام الموكلة لها بموجب القانون ، فإنها تمارس أنشطة معينة ، مثل الضبط الإداري ، والمرفق العام اللذان يُعدان المظهر العملي للإدارة ، فهما اللذان يظهران الإدارة من حالة السكون الى حالة النشاط ، والإدارة بدن هذين النوعين من النشاط لا تخرج عن كونها مجموعة من الأفراد والهيئات ، لا أثر لها على أرض الواقع ، كما أن النشاط الذي تقوم به الإدارة ، لا بد أن يكون من خلال وسائل خاصة ، فالإدارة ليس لديها عصى سحرية تعمل من خلالها ، والوسائل التي تستخدمها الإدارة للقيام بأعمالها تكون على نوعين ، هما العمل القانوني والعمل المادي .

وستتناول من خلال الفرعين التاليين ، أساليب الإدارة وأعمالها .

الفرع الأول

الضبط الإداري والمرفق العام

عندما تقوم الإدارة بمهامها ، تحقيقاً للمصلحة العامة ، فهي تستخدم وسيلتين ، هما الضبط الإداري والمرفق العام ، ويكون إستخدامها لهذه الوسيلة أو تلك مرهوناً بطبيعة الواجب الملحق على عاتق الإدارة ، وبخصوص موضوع البحث ، فإننا سنتناول بالحث ، أهمية كل من الضبط الإداري ، والمرفق العام في مسألة الحد من جرائم المخدرات ، تلك المهمة التي تتصدى لها الإدارة كجزء من واجباتها في الحفاظ على النظام العام .

أولاً - الضبط الإداري

تُعد وظيفة الضبط ، الذي تقوم به الإدارة العامة ، على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية ، كما تُعد مظهراً ملازماً لوجود الدولة ، وتعبيراً عن السيادة التي لا بد أن تتسم بها السلطة الحاكمة ، وتبرز سمة الخطورة في هذه الوظيفة من خلال مساسها المباشر في الحرية الشخصية للأفراد ، لذلك فإن الإدارة وهي تقوم بهذه الوظيفة ، فإنها تحاول مراعاة التوازن ، بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة بالأفراد ، وبذلك فالدولة تقوم بإتخاذ مجموعة من التدابير التي تكفل تنظيم نشاط الأفراد ، ووضع القيود اللازمة على ذلك النشاط ، بالطريقة التي تضمن عدم التضارب المطلق بين مصالح الأفراد والمصلحة العامة^(١٦) .

والضبط الإداري ، أو كما يسمى بالبوليس الإداري ، هو من الوظائف المهمة ، التي تقوم بها الإدارة ، للمحافظة على النظام العام ، ويكون ذلك من خلال إصدار القرارات الإدارية ، الفردية والتنظيمية ، إضافة الى إستخدام القوة المادية ، مما يتسبب في فرض قيود على الحريات ، للمحافظة على الحياة الإجتماعية^(١٧) .

وبهذا المعنى فالدولة (الإدارة) أن تفرض القيود على المواطنين، بخصوص زراعة المواد المخدرة، أو تعاطيها، والمتاجرة بها، ولذلك فهي تصدر التعليمات الخاصة بهذا الأمر، وتقوم بالإعمال المادية التي يتطلبها، إضافة الى ما تقوم به من أعمال في التعامل مع تجار المخدرات أو متعاطيها، لغرض الحد من النتائج السلبية المترتبة على الأعمال التي يقومون بها .

يأخذ الضبط الإداري الصيغة الوقائية^(١٨) ، فالإدارة عندما تريد أن تحافظ على النظام العام ، فهي تقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الجريمة ، وإن أعمال الضبط الإداري تكون مختلفة ، من حيث الطبيعة ، عما هو عليه الحال في الضبط القضائي ، فهذا النوع من الأعمال

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

يُعد من الأعمال الإدارية ، التي تخضع لمبدأ المشروعية ، على عكس النوع الآخر ، وهو الضبط القضائي ، الذي يكون خاضعاً للنظام الخاص بالأعمال القضائية^(١٩).

وكل ما تقوم به الإدارة من أعمال الضبط الإداري بخصوص مكافحة المخدرات لا بد أن يكون موصوفاً بالمشروعية، أي أنه لا بد يكون بقانون، أو بناء على قانون، فالإدارة عندما تقوم بتنفيذ عقوبة السجن بحق تاجر المخدرات فهي إنما تقوم بذلك إستناداً الى القانون الذي ألزمها بالقيام بهذا العمل، وعندما تقوم بمداخلة وكر لمروجي المخدرات فإنما تقوم بذلك، إستعمالاً للصلاحيات التي خولها القانون .

إن صيانة النظام العام ، تستوجب أن تكون هنالك قيود على التمتع بالحقوق والحريات في المجتمع ، وهذا الأمر قد يضيق وقد يتسع وفقاً لما يرسمه القانون ، فهناك مجالات لا يمكن لسلطة الضبط الإداري أن تكون لها صلاحيات مطلقة فيها ، كما هو الحال الحق في حرية الصحافة ، أو الحق في ممارسة الشعائر الدينية ، كما أن هنالك مجالات تكون سلطة الضبط الإداري فيها غير مقيدة ، كما هو الحال في طرد الأجانب ، أو إزالة العوائق ، التي تعترض طريق الجمهور ، ولو كانت تلك العوائق تمثل ممتلكات خاصة^(٢٠) .

ثانياً - المرفق العام

هو مشروع عام ، تنشئه الإدارة ، وتعمل على تنظيمه وإدارته ، بنفسها ، أو تعهد به الى غيرها ، وتكتفي بدورها بالإشراف والمتابعة ، والغرض من ذلك هو تحقيق المصلحة العامة ، ومن خلال ذلك يمكن تحديد أهداف وخصائص المرفق العام ، فمن أهم الأهداف التي يسعى المرفق العام لتحقيقها هي تحقيق مصلحة عامة للأفراد ، كالأمن والصحة العامة ، كما أن من أهم خصائص المرفق العام هي أن تكون خدماته متصفة بالدوام والإستمرار والمجانية ، وأنه يقدمها للجميع بالتساوي^(٢١) .

يخضع النشاط الذي تقوم به الإدارة لعدد من الإعتبارات ، منها ما يخص المصلحة العامة ، ومنها ما يخص حقوق الأفراد وحرياتهم ، وذلك ما تحدده السياسة العامة للدولة ، وقد أرتبط النشاط الإداري بفكرة المرفق العام ، الذي له مدلولان ، أحدهما المدلول الشكلي ، ويُقصد به الجهة التي تتولى تقديم الخدمات العامة ، والمدلول الآخر هو المدلول الموضوعي ، ويُقصد به الخدمة التي يحصل عليها الجمهور ، من خلال نشاط الإدارة ، الذي تقوم به لغرض سد الحاجات العامة^(٢٢) .



والسلطة الإدارية يمكن لها أن تقوم بإشباع الحاجات العامة بنفسها ، كما يمكن لها أن تستعين بالأفراد ، والأشخاص الخاصة ، من أجل إشباع تلك الحاجات ، إذ تعهد لهم القيام بأعمال هي بالأصل من مهامها^(٢٣) ، ويكون ذلك من خلال عقد ، يكون بينها وبين الشخص الخاص . وبخصوص موضوع البحث فإن الإدارة تقوم من خلال المرفق العام بالحد من مخاطر المخدرات ، فهي من خلال مرفق الأمن تقوم بمداهمة تجار المخدرات والقاء القبض عليهم وتقديمهم الى القضاء ، ومن خلال مرفق الصحة تقوم الإدارة بمعالجة الآثار السلبية التي تخلفها المخدرات على صحة الأفراد .

الفرع الثاني

وسائل الإدارة

للإدارة في سبيل القيام بمهامها ، وإختصاصاتها ، التي خولها القانون ، أن تلجأ الى أحد وسيلتين ، فهي أما تسلك طريق الأعمال القانونية ، أو طريق الأعمال المادية ، وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفقرتين الآتيتين .

أولاً - الأعمال القانونية :- هي تلك الأعمال التي تقوم بها الإدارة وتقصّد من خلالها أحداث تغيير في المراكز القانونية القائمة ، من إنشاء أو تعديل ، أو الغاء ، وتنقسم تلك الأعمال الى نوعين ، هما القرارات الإدارية ، وهي التي تصدر عن الإدارة بإرادتها المنفردة ، وتتمثل في القرارات الإدارية ، والعقود الإدارية .

والقرارات التي تصدرها الإدارة تكون على نوعين ، هما القرارات التنظيمية والقرارات الفردية ، فالقرارات التنظيمية هي قواعد عامة مجردة موضوعية ، توضع لتنظيم نشاط الأفراد ، من خلال وضع القيود حرياتهم ، للمحافظة على النظام العام ، ومن المعلوم أن هذا النوع من القرارات ينطبق على عدد غير محدد من الأفراد ، أو عدد غير محدد من الحالات ، فهي تضع الشروط ، بغض النظر عن الأشخاص الذين تنطبق عليهم تلك الشروط ، كما أن من المعلوم أن المشرع ، هو الجهة المختصة في وضع القيود على نشاط الأفراد وحرياتهم ، لكن للضرورات العملية والواقعية ، فقد أجاز الدستور للإدارة أن تشارك المشرع في هذا الإختصاص ، فتقوم بوضع قواعد عامة مجردة ، لتنظيم سلوك الأفراد^(٢٤) .

النوع الآخر من القرارات التي تصدرها الإدارة هي القرارات الفردية ، والإدارة تصدر قرارات من كلا النوعين لمكافحة المخدرات ، فقد تصدر قراراً فردياً للحد من تجارة أو تعاطي المخدرات ، وقد تصدر قراراً تنظيمياً من أجل ذلك .

ومن الأعمال القانونية التي تقوم بها الإدارة في مجال مكافحة المخدرات هي^(٢٥) :-

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

- ١- التعليمات التي تصدرها وزارة الصحة بخصوص المخدرات، من حيث كيفية إستخدامها، وكيفية إستيرادها، أو كيفية صناعتها.
 - ٢- التعليمات التي تصدرها وزارة الداخلية بخصوص التعامل مع مروجي المخدرات، وكيفية التعامل مع المخدرات المضبوطة .
 - ٣- التعليمات التي تصدرها الجهات المختصة لتنفيذ القوانين الخاصة بمكافحة المخدرات .
 - ٤- القرارات الفردية التي تصدرها الجهات المختصة، بخصوص إتلاف الكميات المضبوطة من المخدرات .
 - ٥- القرارات الفردية التي تصدرها الجهات المختصة، بخصوص تأهيل ومعالجة متعاطي المخدرات.
- ثانياً - الأعمال المادية :- وهي الأعمال التي تقوم بها الإدارة ، ولا ينتج عنها تغييراً في المراكز القانونية ، ومن أمثال تلك الأعمال، إغلاق الطرق العامة ، أو هدم الأبنية المتجاوزة على الطريق العام .
- ومن أعمال الإدارة المادية في مجال مكافحة المخدرات ما يلي^(٢٦) :-
- ١- إتلاف مزارع المخدرات غير المشروعة، وهذا العمل له أهمية كبيرة في الحد من إنتشار المخدرات، إذ تُعد الزراعة مصدراً مهماً في الحصول على المخدرات .
 - ٢- مصادرة وإتلاف المخدرات المضبوطة، تعمل الإدارة من خلال أجهزتها المختصة على إتلاف ما تضبطه من المخدرات، وهذا العمل لا بد منه فالمخدرات المضبوطة لا بد من إتلافها، لئلا تقع مرة أخرى في أيدي متعاطيها، أو المتاجرين بها .
 - ٣- العمل على نشر الوعي الإجتماعي، بخصوص الأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات .
 - ٤- العمل على تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة المخدرات، فالقانون عندما يصدر من السلطة التشريعية، يلقي على عاتق السلطة الإدارة (السلطة التنفيذية) تطبيقه على أرض الواقع.
 - ٥- العمل على توفير بيئة مناسبة لتنشئة الشباب، من خلال توفير المرافق الضرورية، المناسبة، لهذه الفئة من المجتمع، فالشباب - خصوصاً في فترة المراهقة - يكونون عرضة للإنجراف في طريق المخدرات، والإدارة عندما تقوم بتوفير ما تحتاجه هذه الفئة من المجتمع، كالنوادي الرياضية، والمنتديات الثقافية، فإنها تكون قد أسهمت بصورة كبيرة في سد الفراغ المتوفر عند هؤلاء الشباب .
 - ٦- تأهيل متعاطي المخدرات، من الناحية الصحية، ومن الناحية الإجتماعية، والعمل على إعادة دمجهم مع المجتمع، بعد إقلاعهم عن التعاطي .



الخاتمة

بعد أن وصل البحث الى نهايته، لا بد أن نذكر البعض من النتائج المهمة، والمقترحات التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها من قبل الجهات المعنية .

أولاً - النتائج : من النتائج المهمة التي يتوصل إليها البحث، هي :-

- ١- أن للمخدرات آثار سلبية كبيرة، إقتصادية وإجتماعية وصحية، في المجتمع .
- ٢- أن الإدارة معنية بشكل اساس في مكافحة المخدرات والحد من الجرائم المتعلقة بها .
- ٣- إن الإدارة - وهي تقوم بمكافحة المخدرات - تستعمل وسائلها المختلفة، سواء المادية أو القانونية.

٤- أن ما تقوم به الإدارة في مجال مكافحة المخدرات يكون له دور كبير في الحد من نتائجها السلبية.

ثانياً - المقترحات : من المقترحات التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها من قبل الجهات المعنية، هي :-

- ١- نقترح على الجهة التشريعية مواكبة الأساليب المتطورة التي ينتهجها تجار ومتعاطي المخدرات، ووضع التشريعات الملائمة لها .
- ٢- تزويد الجهات المعنية بمكافحة المخدرات بكل الوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم على الوجه الأكمل .
- ٣- سن قانون من قبل السلطة التشريعية يمنع شمول جرائم المخدرات بأي عفو .
- ٤- تكثيف التعاون على المستوى الدولي للحد من جرائم وآثار المخدرات، لما لها من تأثير عابر للحدود .

هوامش البحث

- (١) د.رعد حسن الصون، د.ياسر حسن ، مبادئ الإدارة ، جامعة الشام الخاصة ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢ .
- (٢) محمد رفعت عبد الوهاب ، القانون الإداري ، ج ١ ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٨١ .
- (٣) د. مازن ليلو راضي ، القانون الإداري ، ط ٤ ، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ١٦ .
- (٤) لبشرى رميني حورية ، مبدأ فاعلية الإدارة العامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ١ .
- (٥) د. مازن ليلو راضي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .
- (٦) د. سعيد نحيلي ، القانون الإداري ، ج ١ ، منشورات كلية الحقوق ، جامعة البعث السورية ، ٢٠١٢ ، ص ٩٧ .
- (٧) د. ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧ .

دور الإدارة في الحد من جرائم المخدرات

- (٨) سامر عبد الله علي الشمري، الشخصية المعنوية حقوقها ومهامها، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٩، ص٥.
- (٩) عمور سلامي، الضبط الإداري البلدي، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، ١٩٨٨، ص٥٠.
- (١٠) تريعة نورة، تطور عناصر النظام العام، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص٩٤.
- (١١) بدرابي شهيناز، المدخل لعلم إدارة الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص٤.
- (١٢) هاني الطهراوي، النشاط الإداري، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص٢٣٩.
- (١٣) عيد الرؤوف هاشم محمد البسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٧، ص٧٥.
- (١٤) د. فلاح سعد مطلق العازمي، مصدر سابق، ص٣٤٩٤.
- (١٥) طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم نشاط السلطات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٧٨.
- (١٦) د. عبد الرحمن فنتاسي، النشاط الإداري، منشورات كلية الحقوق، جامعة ٨ ماي، الجزائر، ٢٠٢١، ص٦٦.
- (١٧) د. مليكة الصروخ، القانون الإداري، ط٦، الشركة الغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص٤٤٦.
- (١٨) بخصوص جرائم المخدرات، فإن العمل الوقائي يتمثل في الحد من الآثار الخطيرة المترتبة على الإتجار بالمخدرات، أو تعاطيها.
- (١٩) محمد إبراهيم الشيباني، الشرطة في الكويت قديماً، دار النشر الكويتية، ط١، ٢٠٠٣، ص٨١.
- (٢٠) د. مليكة الصروخ، مصدر سابق، ص٤٤٧.
- (٢١) د. سعيد نحيلي، مصدر سابق، ص٧٠-٧١.
- (٢٢) د. طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم نشاط السلطات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٧١.
- (٢٣) جورج فوديل و بيار دلفولفيه، القانون الإداري، ج١، ط١، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣.
- (٢٤) د.سجى محمد عباس الفاضلي، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن - دراسة مقارنة، ط١، المركز العرب للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٧، ص٢٧٥.
- (٢٥) نوار محمد رمضان، المخدرات والمكافحة الدولية والإقليمية والمحلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣١.
- (٢٦) محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج٢، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ١٩٨١، ص٥١-٥٠.

قائمة المصادر

أولاً - الكتب

- ١- د.رعد حسن الصون، د.ياسر حسن، مبادئ الإدارة، جامعة الشام الخاصة، ٢٠١٢.
- ٢- محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الإداري، ج١، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٣- د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، ط٤، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧.
- ٤- د. سعيد نحيلي، القانون الإداري، ج١، منشورات كلية الحقوق، جامعة البعث السورية، ٢٠١٢.
- ٥- د. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ٦- سامر عبد الله علي الشمري، الشخصية المعنوية حقوقها ومهامها، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- ٧- بدرابي شهيناز، المدخل لعلم إدارة الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٢٢.



- ٨- هاني الطهراوي، النشاط الإداري، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
 - ٩- عبد الرؤوف هاشم محمد البسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشرعية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٧.
 - ١٠- طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم نشاط السلطات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
 - ١١- د. عبد الرحمن فنتاسي، النشاط الإداري، منشورات كلية الحقوق، جامعة ٨ مايس، الجزائر، ٢٠٢١.
 - ١٢- د. مليكة الصروخ، القانون الإداري، ط٦، الشركة الغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، ٢٠٠٦.
 - ١٣- محمد إبراهيم الشيباني، الشرطة في الكويت قديماً، دار النشر الكويتية، ط١، ٢٠٠٣.
 - ١٤- د. طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم نشاط السلطات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
 - ١٥- جورج فوديل و بيار دلفولفيه، القانون الإداري، ج١، ط١، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.
 - ١٦- د.سجى محمد عباس الفاضلي، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن - دراسة مقارنة، ط١، المركز العرب للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٧.
 - ١٧- نوار محمد رمضان، المخدرات والمكافحة الدولية والإقليمية والمحلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٢.
 - ١٨- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج٢، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ١٩٨١.
- ثانياً - الرسائل والأطاريح**
- ١- لبشرى رميني حورية، مبدأ فاعلية الإدارة العامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٤.
 - ٢- عمور سلامي، الضبط الإداري البلدي، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، ١٩٨٨.
- ثالثاً - البحوث**
- ١- تريعة نواره، تطور عناصر النظام العام، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، ٢٠١٣.

List of sources

I – books

- 1-D.Raad Hassan Al-Son, Dr.Yasser Hassan,Principles of Management,Al-Sham Private University,2012 .
- 2-Muhammad Refaat Abdel Wahab, Administrative Law, Part 1, New University Publishing House, Alexandria, 2009.
- 3-d. Mazen Lilo Radi, Administrative Law, 4th edition, Dar Al-Masala for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2017.
- 4-D. Saeed Nahili, Administrative Law, Part 1, Publications of the Faculty of Law, Al-Baath University of Syria, 2012.
- 5-D. Majed Ragheb Al-Helou, Administrative Law, University Publications House, Alexandria, 2004.
- 6-Samer Abdullah Ali Al-Shammari, The Legal Personality, Its Rights and Tasks, 1st edition, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria .
- 7-Badrawi Shehnaz, Introduction to Business Administration, Abu Bakr Belkaid University, Faculty of Economic Sciences, 2022 .
- 8-Hani Al-Tahrawi, Administrative Activity, House of Culture, Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2006 .
- 9-Abdel Raouf Hashem Muhammad Al-Basiouni, The Theory of Administrative Control in Contemporary Positive Systems and Islamic Sharia, Dar Al-Fikr University, Alexandria, Egypt, 1st edition, 2007 .

10-Taima Al-Jarf, Administrative Law and General Principles in Regulating the Activity of Administrative Authorities, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 2000.

11-Dr. Abdel Rahman Funtassi, Administrative Activity, Publications of the Faculty of Law, University of May 8, Algeria, 2021.

12-Dr. Malika Al-Saroukh, Administrative Law, 6th edition, Western Book Distribution Company, Casablanca, 2006.

13-Muhammad Ibrahim Al-Shaibani, The Police in Kuwait in the Past, Kuwait Publishing House, 1st edition, 2003 .

14-Dr. Taima Al-Jarf, Administrative Law and General Principles in Regulating the Activity of Administrative Authorities, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2000 .

15-Georges Fodel and Pierre Delvolvet, Administrative Law, Part 1, 1st Edition, translated by Mansour Al-Qadi, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2001.

16-Dr. Saja Muhammad Abbas Al-Fadhili, The role of environmental administrative control in protecting the beauty of cities – comparative study, 1st edition, Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo 2017.

17-Nawar Muhammad Ramadan, Drugs and International, Regional and Local Control, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, 2012 .

18-Muhammad Fati Eid, The Crime of Drug Abuse in Comparative Law, Part 2, Faculty of Graduate Studies, Cairo, 1981.

II – theses and dissertations

1-Bushra Ramini Houria, The Principle of Public Administration Effectiveness in Algeria, Doctoral thesis, Submitted to the Council of the Faculty of Law, University of Algiers, 2014.

2-Amour Salami, Municipal Administrative Control, Master's thesis, submitted to the Council of the Institute of Legal and Administrative Sciences, University of Algiers, 1988.

ter – Research

1-Taria Nawara, Development of the Elements of Public Order, research published in the Journal of Rights and Freedoms, Issue Two, 2013.

